كلمة في البداء

.pdf

بقلم

السيد محمد الصدر

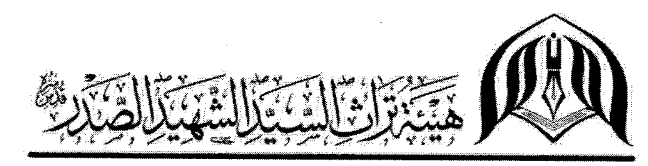


فريق عمل الكتب الألكترونية لشبكة جامع الأئمة عليهم السلام الإسلامية

كلمة في البداء

تأليف

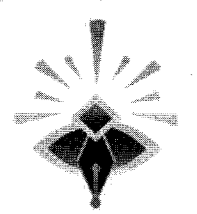
السيد محمد الصدر



النجف الأشرف
٠٧٨١٦٢٢٩٣٨٠
yahoo.com@١٩٤٢_alturaath
gmail.com@٤٢.alturaath

طبع في:

دار الضياء للطباعة والتصميم



العراق – النجف الأشرف
٠٧٨٠١٠٠٠٦٠٣
aldhia_company@yahoo.com
www.aldhiaprinting.com

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة في البداء

تمهيد:

ورد في عدد من الأخبار عن أئمتنا المعصومين (عليهم الصلاة والسلام)، التأكيد على صحة الاعتقاد بالبداء ونسبته إلى الله تبارك وتعالى.

ومن هنا كان ذلك من جملة معتقدات مذهبنا التي تسالم علماؤنا على الأخذ بها والدفاع عنها جيلاً بعد جيل.. ابتداءً من عصرهم الأول، كالسيد المرتضى والشيخ الصدوق والشيخ المفيد وغيرهم... وانتهاءً بالعصر الحاضر.

وفي مقابل ذلك وجد من المسلمين من يقول بأن البداء مستحيل على الله تبارك وتعالى، وإن المعتقد بنسبته إليه تبارك

وتعالى كافر ضال باعتقاده. ومن هنا شنَّعوا على مذهبنا بالبداء، وناقشوا حول ذلك كثيراً... كما ناقشوا وشنَّعوا بأمور أخرى، كالمتعة والتقية وغيرها.

والمؤلفات والفصول المكتوبة في البداء من حيث مناقشته وتفسيره والدفاع عنه عديدة، تجدها في علوم التفسير والفلسفة والكلام والحديث وعلم أصول الفقه. وكان لعدد من محققينا تفسيرات محددة للبداء، بحيث لا يستلزم من نسبته إلى الله سبحانه القول المستحيل أو الضال. والدخول في تفاصيل ذلك يحتاج إلى مصادر عديدة، غير متوفرة وبسط الكلام قد يحتاج إلى مجلد كامل، في حين أن إرادتنا الآن تنحو نحو الإيجاز والتركيز.

البداء في اللغة:

ينبغي لنا عند إعطاء المعنى اللغوي للبداء، أن نتحدث عن نسبته إلى غير الله تبارك وتعالى، أو بتعبير آخر: عن نسبته إلى الفرد العادي منَّا.. حتى ننطلق بعد ذلك، إلى توضيح ما هو المطلوب.

وفي معنى البداء من هذه الناحية ثلاثة احتمالات:

الاحتمال الأول: أن يكون من: (بدا، يبدو)، إذا ظَهَرَ الشيء وانكشف بعد خفاء وغموض، سواء كان فكرة أو شيئاً مادياً أو غير ذلك. فيكون(البداء) بمعنى الانكشاف والظهور، كمصدر لبدا يبدو.

ومن هنا أشار بعض علمائنا إلى أن البداء يتضمن معنى الإبداء وهو الإظهار، وسيأتي تحقيقه.

الاحتمال الثاني: أن يكون من: (بدأ، يبدأ)، وهو الحصول في أول الشيء أو حصول أوله. فيكون(البداء) بمعنى الابتداء أو البدء، كمصدر لبدأ يبدأ.

الاحتمال الثالث: أن يكون البداء موضوعاً وضعاً مستقلاً في اللغة على معنى تغيّر الرأي، يقال: بدا له في الشيء، إذا تغيّر رأيه فيه. فيكون البداء مصدراً لبدا له يبدو له.

إلا أن تجوزاً قد نحتاجه في هذه المرحلة من التفكير.. فإن

شبكة ومنتديات جامع الأئمة (ع)

الفعل الماضي والمضارع فيه لا يتعدى وحده وإنما يتعدى باللام، فيقال: بدا له، في حين أننا نرى المصدر خالياً من اللام، فيقال: البداء، ولا يقال: البداء له.

ومن هنا قد يرجح كون هذا الاحتمال الثالث مَجازياً، وأن حقيقته اللغوية مبتنية على الاحتمالين الأولين.

أما ابتناؤه على الاحتمال الأول: فباعتبار أن تغيّر الرأي يتضمن ظهور فكرة كانت خافية فيما سبق، أو ظهور مصلحة لم يكن الشخص ملتفتاً إليها.

وأما ابتناؤها على الاحتمال الثاني: فباعتبار أن الفرد إذا غير رأيه، فإنه يبدأ تفكيراً جديداً وعملاً جديداً.

إلا إننا - على أي حال- في غنى عن ذلك.. لعدة أسباب:

السبب الأول: اختلاف مادة (البداء) عن كلا المادتين السابقتين، لوضوح أن البدو (بمعنى الظهور) لازم لا يتعدى

لا بنفسه ولا بالحرف[1]، في حين أن الفعل من البداء يتعدى بالحرف.

وأما (البدء) فهو مهموز الأخير بخلاف الفعل من البداء، فإنه مقصور الآخر. مما يدلنا على أنهما مادتين لا مادة واحدة.

السبب الثاني: إننا نؤمن بصحة ما ورد في أخبارنا واتفق عليه علماؤنا في البداء، وهو في الأغلب وارد بصيغة الفعل الماضي أو المضارع، لا بصيغة المصدر، وإن استعمله علماؤنا في بحوثهم كذلك لمجرد التوضيح.

فلو لم يكن البداء مصدراً لبدا له يبدو له، كان علينا الاعتقاد بصحة نسبة هذين الفعلين إلى الله سبحانه وتعالى، وإن لم يكن مصدرهما هو البداء. ويمكننا عندئذ أن نبحث لها عن مصدر آخر.



١- فانه يقال للشيء الذي تجدد له الظهور: بدأ الشيء فيكون فاعلاً، ولا يراد بذلك الشخص الذي حصل له الظهور، فإنه يُجر بالحرف فيقال: ظهر له، وبدا له.

شبكة ومنتديات جامع الأئمة (ع)

السبب الثالث: إن البداء يمكن أن يكون مصدراً لبدا له، وذلك لإمكان حصول اللام فيه أيضاً، لا كما زعم السائل. فنقول: حصل البداء لفلان.. كما يمكن أن نحذف الحرف من أجل وضوح ذلك المعنى. اذن، فليس حصول اللام في المعنى المصدري متعذراً. ومنه نعرف، إن الأرجح هو أن يكون المعنى الحقيقي للبداء هو المعنى الثالث.

أمثلة من البداء

ولا بد لنا قبل الدخول في التفاصيل أن نعرف بعض الأمثلة للبداء، لنكون على بصيرة من أمرنا في المستقبل.

وقد ورد ذلك في الشريعة بأشكال مختلفة يمكن أن تندرج جملتها تحت ثلاثة عناوين:

العنوان الأول: (ما ورد بلسان ما عُبِدَ الله بشيء أفضل من البداء).

وهو اللسان الوحيد -حسب علمي- الذي ورد في البداء بصيغته المصدرية.

العنوان الثاني: ما يتعلق بالمناصب الإلهية بالمعصومين(عليهم السلام)، وذلك بأحد شكلين ممكنين:

الشكل الأول: أن الأنبياء السابقين عن الإسلام لو لم يُبلّغوا عن وجود نبوة بعدهم، لكان في ذلك دلالة على

شبكة ومنتديات جامع الأئمة(ع)

استمرار شريعتهم إلى يوم القيامة. فإذا حصلت نبوّة أخرى.. كان ذلك من البداء. إلا أن الذي يهون الخطب أن جميع الأنبياء السابقين-أعني الرئيسيين منهم- قد بلّغوا عن انتهاء رسالاتهم في مستقبل أمرها، وعن وجود نبوّات متأخرة عن نبوّاتهم، ولا أقل من التبشير بنبوّة الإسلام.

الشكل الثاني: إن بعض أئمتنا عليهم السلام، لم يكونوا هم الولد الأكبر لآبائهم، مما يدل على إن الإمامة تصير إلى الولد الأكبر، وهو غيره. فإذا مات الولد الأكبر في حياة أبيه تعينت الإمامة لأكبر الأحياء، وهو من نعتقد بإمامته فعلاً، فيقال: إن الله قد بدا له فيه، وقد حدث ذلك أكثر من مرة كإسماعيل ابن الإمام الصادق عليه السلام، ومحمد ابن الإمام الهادي عليه السلام.

العنوان الثالث: ما ورد من أن بعض الأعمال الصالحة تُغيّر القضاء وترد القدر، وقد أُبرم إبراماً، كالدعاء والصدقة وصلة الأرحام وغيرها، مما ورد من أنها تدفع البلاء وترد القضاء وتوسع في الرزق وتطيل العمر.

ويمكن أن يندرج في ذلك كل شيء فيه دلالة على

الاستمرار، ما لم يحصل السبب المانع.. كالمرض الذي يَردّه الدواء، والفقر الذي يردّه الغِنى، والفراق الذي يدفعه القرب، إلى غير ذلك. ومن هنا، قد يحدث شكل من الأشكال حول البداء، وهو أن الظاهر لم يكن مطابقاً للواقع، فهو شكل من أشكال الدلالة الكاذبة. وقد ثبت في الفلسفة وعلم الكلام ونص القرآن الكريم، امتناع الكذب عليه تبارك وتعالى، حيث يقول: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾[1].

الإشكال الرئيسي:

إذا عرفنا أن البداء بمعنى تغيّر الرأي وانقلاب الفكرة، فهذا معناه: الالتفات إلى معنى جديد، أو مصلحة جديدة أو مفسدة خافية، لم يكن الفرد ملتفتاً إليها فيما سبق، لوضوح عدم إمكان الانتقال إلى رأي جديد بدون ذلك.

١- سورة النساء، آية ١٢٢.

شبكة ومنتديات جامع الأئمة (ع)

ومن المعلوم أن نسبة مثل هذه الأمور إلى الله تبارك وتعالى مستحيلة، لعلمه التام بكل شيء. ومن هنا يمكن صياغة الإشكال على عدة وجوه:

الوجه الأول: أن القول بالبداء بمعنى تغيّر الرأي، يقتضي نسبة الجهل إليه تبارك وتعالى، لأنه أما أن يكون الأمر الأول مطابقاً للحكمة أو الثاني. وعلى أي حال، فهو عندما كان متخذاً للرأي الآخر، كان ذلك على خلاف الحكمة.. تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

الوجه الثاني: إن نسبة البداء إليه تبارك وتعالى- بهذا المعنى- يقتضي نسبة العجز إليه سبحانه، وذلك على افتراض: أن الأمر الأول هو المطابق للحكمة والمصلحة، وأن الوجه في تبديله إنما هو العجز عن تطبيقه.. باعتبار الانتقال إلى أحسن الوجوه الممكنة بعد تعذر الوجه الأفضل، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

الوجه الثالث: إن نسبة البداء إليه تعالى يقتضي نسبة الحدوث إليه، الذي يستلزم نسبة التركيب في ذاته. وقد بُرهن

في الفلسفة وعلم الكلام على استحالة ذلك. وذلك لأن البداء يستبطن - كما قلنا - تغيّر الرأي والانتقال من فكرة إلى أخرى، بغض النظر عن تعلق المصلحة (الذي قُلناه في الوجهين الأولين). فيكون هذا الانتقال والتغيير مندرجاً فيما هو مستحيل عليه تبارك وتعالى.

وما قيل أو يمكن أن يقال من الحلول حول هذا الموضوع، عدة وجوه:

الوجه الأول: ينطلق هذا الحل، من الأخذ بالمعنى اللغوي الأول للمادة، وهو الظهور والانكشاف بعد الغموض.

حيث إننا بقصورنا وضيق تفكيرنا حسبناه سبباً من الأسباب ذا دلالة على شيء معين، ومثاله: أن كون إسماعيل أكبر أولاد الإمام الصادق عليه السلام ظننا أن فيه دلالة على إمامته بعد أبيه، إلا أن الله سبحانه وتعالى أظهر لنا خلاف ذلك، بموته في حياة أبيه، فظهر لنا من ذلك ما كان خافياً، فهذا الظهور هو البداء.

شبكة ومنتديات جامع الأئمة (ع)

وليس في ذلك استحالة على الله تبارك وتعالى، لأن الدلالة الأولى كانت من قصور تفكيرنا ولم تكن بإيعاز منه سبحانه. وما حصل بعد ذلك (بموته) كان ذلك هو القضاء الحقيقي.

وليس من قبيل تغيّر الرأي الذي يكون مستحيلاً عليه سبحانه بأي وجه من الوجوه السابقة.

وقد يقال في جواب ذلك: إن مثل هذا المفكر يقول: أن البداء هو الإظهار، باعتبار أن الله سبحانه أظهر لنا ما كان خافياً علينا.

ومن المعلوم إن الابداء بمعنى الإظهار مادة رباعية الحروف، والبداء إنما هو بمعنى الظهور الثلاثي الحروف، فلم يكن البداء بمعنى الإظهار.

إلا أنه يمكن الاستغناء عن هذا الإشكال إذا التفتنا إلى أن الذي حصل هو الظهور، باعتبار أنه ظهر لنا ما كان خافياً، كل ما في الأمر: إن هذا الظهور منسوب في وجدان المؤمن إلى الله تبارك وتعالى. فيكون إظهاراً من قِبَلِه سبحانه.

فمن الممكن أن يقال: إن الظهور بصفته أمراً واقعياً خارجياً هو البداء. إلا أنه منسوب إلى الله بصفته أحد مخلوقاته ومقدراته. نعم، يبقى في هذا الوجه بعض الإشكالات، التي أهمها: إننا قلنا أن البداء موضوع في اللغة وضعاً مستقلاً غير وضع مادة (البدو) بمعنى الظهور. فيكون استعماله في هذا المعنى مجازياً، والأصل هو الحمل على المعنى الحقيقي في لغة الكتاب والسنّة.

الوجه الثاني: للجواب على الإشكال: ينطلق من محاولة نفيه موضوعاً، لأن هذا الإشكال إنما يتسجل، فيما إذا كانت الدلالة السابقة (رسمية)، وذات دليل صحيح في الكتاب والسنّة.

مثاله: ما إذا كانت إمامة إسماعيل ذات دليل صحيح، أو كانت إمامة الولد الأكبر بعد أبيه ذات دليل صحيح، اذ يقال حينئذ:

إن هناك تهافتاً وتكاذباً بين ما قيل وما حصل، لأن الذي قيل: هو إمامة إسماعيل مثلاً، وما حصل هو إمامة

شبكة ومنتديات جامع الأئمة (ع)

الإمام الكاظم (عليه الصلاة السلام) إلا أن هذه الدلالات السابقة كلها وهمية، وغير منطلقة من أي دليل صحيح بل إن الدليل في الأعم الأغلب من الموارد مسجّل ضدها وقائم على خلافها. وليست أمثال هذه الدلالات إلا من قصور تفكيرنا وضيق أُفقنا.

إذن فالبداء غير متحقق بكل صورة، وما هو الحاصل إنما هو القضاء والقدر الإلهي ليس إلا. (وهو ما نراه متأخراً بعد سقوط الدلالة الأولى، ففي المثال هو إمامة الإمام الكاظم عليه السلام)، وإذا زال البداء كان من الواضح عدم ورود أي من الإشكالات السابقة.

فمثلاً، إن الدلالة باستمرار نبوّة الأنبياء السابقين إلى يوم القيامة، وهمية. وقد دل الدليل بخلافها.. حيث بلّغ الأنبياء السابقون عن انقطاع نبوّاتهم.

كما ان الدلالة على إمامة إسماعيل ومحمد وأضرابهم من أولاد الأئمة عليهم السلام، وهمية. وقد حصل التبليغ بخلافها.. بالدليل الدال على انحصار الإمامة في الأئمة الاثني عشر عليهم السلام،

الوارد من قبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأمير المؤمنين عليه السلام.

وكذلك الدلالة على استمرار حال الفرد في المرض أو في الفقر أو غير ذلك.. إنما هي دلالة وهمية، ليس عليها أي دليل في الكتاب والسنة، بل الدليل قائم بخلافها في عدد من النصوص، كقوله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ﴾[1]، وقوله: ﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ﴾[3]، وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[4]، وغير ذلك من الآيات الكريمة.

إلا أنه قد يورد على ذلك: بأن هذا الوجه وإن كان مطابقاً لكثير من أمثلة البداء.. إلا أنه مخالف لبعض تلك الأدلة. كالذي ورد في بعض الأمور، كالصدقة والدعاء، من حيث كونها ترد القضاء وقد أبرم إبراماً. فإنه يعني قيام

١- سورة الطلاق: آية ٣.

٢- سورة آل عمران: آية ١٥٤.

٣- سورة القصص: آية ٦٨.

٤- سورة البقرة: آية ٢٠، وغيرها.

شبكة ومنتديات جامع الأئمة (ع)

الـدليل علـى صـدق الدلالـة الأولى (الـتي عرفناهـا في أمثلـة البـداء). ولا أقـل مـن وجـود القضـاء الإلهـي بواقعـه قبـل التبديل، ثم يكون قابلاً للتغيير طبقاً لمفهوم البداء.

إذن، فلم يفيدنا هذا الوجه في رفع الإشكال، بشكل كامل.

وجواب ذلك من عدة مستويات، نذكر منها اثنين:

المستوى الأول: إن أمثال هذه الأدلـة الـتي تَعَرضَ لهـا السـائل يمكـن أن يكـون قـد أخَـذت الأمـر بشـكل عـرفي، لا بشكل جدي وعقلي. ولا شك أن العرف وسائر الناس تقـوم في أذهانهم هذه الدلالات الأولى للبداء، والتي قد تتغير بعد ذلك.

وليس ذلك اعترافاً حقيقياً بصدق هـذه الـدلالات، بـل من باب قاعدة: (كلم الناس على قدر عقولهم). ويبقى المهـم بعد ذلك تلك الأدلة الدالة على القضاء المتأخر، أعني إمامة الإمام الكاظم عليه السلام في المثال، أو الشفاء من المرض أو الخروج من الفقر.

المستوى الثاني: لا شك في أن إبرام القضاء المشار إليه في الدليل الوارد في السؤال، ليس إبراماً حقيقيّاً حتميّاً، بل هو إبرام إقتضائي ناقص، إذ لو كان حتميّاً لما كان قابلاً للتبديل بعد ذلك. وإنما بولْغَ في أهميته باعتبار قربه من التنفيذ واستحقاق الفرد له، إلا أنه - مع ذلك - لا يخرج عن كونه إقتضائياً، كاقتضاء الذنب للعقوبة لولا المغفرة، واقتضاء الحسنة للثواب لولا الإحباط[1].

إذن، وما دام القضاء المشار إليه، قضاء إقتضائياً غير حتمي، فيكون الشيء الرئيسي والحقيقي إنما هو القضاء المتأخر (في أمثلة البداء)، أعني إمامة الإمام الكاظم عليه السلام والشفاء من المرض والخروج من الفقر.

ومن الواضح: أن القضاء الاقتضائي لا يزاحم القضاء

١- وهو المشار إليه في عدد من الآيات الكريمة، قد تصل إلى خمس عشرة آية. كقوله تعالى: ﴿فَأُولَٰئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ سورة البقرة، الآية (٢١٧)، وقوله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ لَمْ يُؤْمِنُوا فَأَحْبَطَ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ﴾ سورة الاحزاب، الآية(١٩)، وغيرها.

شبكة ومنتديات جامع الأئمة (ع)

المحتوم بل تكون النتيجة إلى جانب القضاء المحتوم، وهو ما حصل فعلاً، كما مثلنا.

بل يمكن أن يقال: إن القضاء الاقتضائي ليس بقضاء أصلاً، وإنما سمي بذلك في الدليل مجازاً لوجه من وجوه المشابهة. فإن القضاء الاقتضائي يكون ناشئاً من أسباب، من أهمها وأوضحها: استحقاقات الأفراد الناشئة من الذنوب أو من الطاعات، فالذنوب - مثلاً - يستحق صاحبها عليها عقوبات الدنيا والآخرة، كالمرض والفقر والدخول في النار، ونحوها، وقد يستحق استمرار هذه البلايا أيضاً، لولا ارتفاع ذلك أحياناً بالشفاعة والرحمة.

إذن، فكل ما في الأمر هو وجود الاستحقاق وليس هذا قضاءً حقيقياً، وإنما هو على أفضل الوجوه (قضاء ناقص)، بمعنى أنه لو لم يحصل المانع عنه لأثّر أثره.. إلا أن المانع قد حصل فيه، طبقاً للقضاء المحتوم كالشفاعة والمغفرة للذنب والإحباط للطاعة، فلم يؤثر القضاء الناقص أثَره.

إذن، فمن الممكن أن يقال: إن هذا القضاء ليس بقضاء

أصلاً، وإنما نحن بين يدي استحقاقات الفرد ليس إلا. كل ما في الأمر من أن هذه الاستحقاقات لم تنفذ لوجود المانع في القضاء المحتوم. وإنما سميت هذه الاستحقاقات قضاء، مجازاً لوجه من وجوه المشابهة.

الوجه الثالث: للجواب عن الإشكال. وهو المشهور بين علمائنا، على مستوى عِلْمي التفسير والكلام.

وهو أن يقال: إن لله تبارك وتعالى مستويان من العلم، تدل عليهما معاً الآية الشريفة: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾[1]. ونتحدث عن هذين المستويين من العلم، كما يلي:

المستوى الأول: وهو مستوى القضاء المحتوم، المُعَبَّر عنه في الآية الكريمة بأم الكتاب، وقد يسمى باللوح المحفوظ أو اللوح الأعلى. وهو العلم الأزلي بالأشياء[2]. ولا يكون قابلاً

١- سورة الرعد: آية ٣٩.

٢- وهو الذي يقال: إنه هو العلم الذي يكون عين ذاته، وقد يقال إنه غيره تبعاً لاختلاف آراء الفلاسفة والمتكلمين.

شبكة ومنتديات جامع الأئمة (ع)

للتبديل والتغيير، وإنما توجد الأشياء وتتغير طبقاً له.

وإنما سمي بأم الكتاب من أجل ذلك، أعني كونه هو المنشأ الأعمق لتغيّر الأشياء وتبديلها.. طبقاً له، فهو كالأم بالنسبة إليها.

المستوى الثاني: وهو ما يسمى بـ(عالم المحو والإثبات) مأخوذاً من قوله تعالى: ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ﴾[1].

وهو مستوى من العلم قابل للتغيير والتبديل، الذي هو معنى المحو والإثبات. إذ قد يكون شيئاً موجوداً فيُمحى أو مفقوداً فيتم إثباته، وإنما يحصل فيه ذلك، طبقاً للمستوى الأول الذي لا يتغير.

وقد يسمى هذا المستوى: باللوح الأدنى، ويفسر بأنه العلم الذي أوصله الله تبارك وتعالى إلى أنبيائه وأوليائه. في حين أخفى المستوى الأول عنهم، وأختص به لنفسه.

إذا عرفنا ذلك أمكننا أن نقرّب فكرة البداء، كما يلي:

إن شيئاً ما قد يوجد في المستوى الثاني من العلم فيعرفه

١- سورة الرعد: آية ٣٩.

بعض الخلق، كالأنبياء والأولياء وقد يبلغونه أيضاً (إن كان قد حصل أو لم يحصل). وقد يعرفه آخرون، كما لو عرف المريض عدم إمكان شفائه عادة، أو عرف الفقير انسداد فرص الرزق أمامه.

ثم إن الحال قد يتغير طبقاً للمستوى الأول من العلم، فيكون البداء.

وبتعبير آخر: إن المستوى الثاني، إن كان مطابقاً للأول لم يتغيَّر، وإن كان مخالفاً له، حصل فيه التغيير لا محالة. لضرورة إنجاز المستوى الأول إنجازاً تاماً ومطلقاً، من قبل القدرة الأزلية.

وليس في هذا النحو من التفكير، أي شيء من الإشكالات السابقة، لأن صفات الله تبارك وتعالى إنما ينبغي ضبطها طبقاً للمستوى الأول من العلم، فلا يستلزم ذلك نسبة العجز والجهل إليه تبارك وتعالى.

وقد يقال: إنه ما دام المستوى الأول موجوداً، فما هي الحاجة إلى المستوى الثاني. يضاف إليه ما سبق من تخيل ورود



شبكة ومنتديات جامع الأئمة (ع)

الإشكال السابق عليه، وهو إمكان أن يكون كذباً، وغير مطابق للواقع أحياناً.

ولهذا السؤال جواب، على عدة وجوه ومستويات نذكر منها الآن ما يناسب المستوى اللائق بالتفسير وعلم الكلام -كما اشرنا- ونؤجل الباقي إلى الوجه الآتي.

ويمكن هنا، أن نسطر وجهين أو مستويين من الحكمة لوجود العلم الثاني.

المستوى الأول: صحة التكليف والثواب والعقاب. لأن الشرائع عموماً وشريعة الإسلام خصوصاً، إنما صحت عقلاً، في عالم الإختيار، أي في الحين الذي يكون الفرد مُريداً ومُختاراً ويستطيع أن يقرر فعله وتركه، لوضوح أن المجبور لا يصح تكليفه ولا مجازاته، كما ورد عن أمير المؤمنين عليه السلام ما مضمونه: (لو كان قضاءً حتماً وقدراً جزماً لانتفى التكليف ولما صح الثواب والعقاب).

ومن المعلوم أن عالم الاختيار إنما يصدق ضمن عالم المحو والإثبات لا ضمن القضاء الأزلي المحتوم، لأن القضاء

الأزلي غير قابل للتبديل وإلا لتبدل علم الله جهلاً. وإنما يتعلق الاختيار بما هو قابل للتبديل، وليس ذلك إلا عالم المحو والإثبات.

المستوى الثاني: إن أمثال هذه الدلالات الناقصة التي نعرفها أحياناً في موارد (أمثلة البداء) ثم تتبدل.. إنما هي باعتبار أمرين:

الامر الأول: اقتضاء بعض القواعد العامة أو السنن الكونية لها. فلو كانت القاعدة العامة هي إمامة الولد الأكبر، لقلنا بإمامة إسماعيل لو بقي بعد أبيه.

كما إن النظر إلى الأسباب الطبيعية، قد يقتضي ذلك أيضاً، كالمرض الذي لا يكون قابلاً للشفاء عادةً يحصل السبب القاهر في شفائه.

في حين إن هذه القواعد والسنن غير قائمة بذاتها، وإنما هي من سنن الله تبارك وتعالى في كونه، فمن الممكن أن تتبدل بحسب القدرة الأزلية والقضاء المحتوم.

الامر الثاني: اقتضاء قواعد الاختبار والامتحان الإلهي

شبكة ومنتديات جامع الأئمة (ع)

لمثل هذه الدلالات الناقصة.

حيث يكون من المصلحة والحكمة -أحياناً- أن يخطر في بال العبد الظن باستمرار مرضه أو فقره أو باستمرار فرحه وغناه أو غير ذلك، لكي يتم الاختبار على العبد من حيث ردود فعله تجاه هذه الظنون والدلالات الناقصة.

و - بالطبع - يختلف الافراد في النجاح أو الفشل في مثل هذه الاختبارات، فقد يكون الفرد معترضاً أو معانداً، كما قد يحصل عنده التسليم أو الرضا أو التوسل أو نحو ذلك.

وينبغي هنا أن نستذكر ما قُلناه في الوجه السابق من: إن الدلالات القابلة للتبدل غير موجودة في النصوص الشرعية تقريباً أو تحقيقاً، وإنما يذكر العلماء أمثلة البداء لمجرد تقريب وتوضيح الفكرة في الذهن.

فإمامة إسماعيل ومحمد، غير محتملة بعد وفاتهما في حياة والديهما، بالدليل الذي ذكرناه.

وإنما المظنون أن الأئمة(عليهم السلام) يقصدون من موارد البداء ما

كان على شكل الأسباب الطبيعية، والتي يواجهها الفرد في كل أيامه، والتي لا ينبغي أن يحصل للعبد له معها القنوط من رحمة الله سبحانه واليأس من لطفه.. إلى غير ذلك من الفوائد التي نذكرها في أواخر هذا البحث بعونه تعالى.

إذن، فلم تحصل أيّة مخالفة بين العلمين الأعلى والأدنى، ليحصل الإشكال من ناحية كونها في العلم الأدنى دلالة كاذبة.

الوجه الرابع: للجواب عن الإشكال الرئيسي للبداء، وهو المسجل في الفلسفة، وخاصة في فلسفة (صدر المتألهين الشيرازي).

وحيث إن بحثنا هذا مبتن على درجة من التوضيح، فمن الصعب أن نسرد الوجه الفلسفي باصطلاحاته. وإنما يمكن الإشارة هنا، إلى بعض معالمه الرئيسية.

وهو في جوهره لا يختلف عن الوجه السابق كثيراً، غير أنهم يعطون هنا لمرتبة العلم الأعلى والعلم الأدنى مصطلحات محددة.

شبكة ومنتديات جامع الأئمة (ع)

فالعلم الأعلى متحقق في اللوح الأعلى أو اللوح المحفوظ، الذي هو قلب الموجود الأول أو الصادر الأول، الذي يقول عنه المتشرعة انه نور نبي الإسلام ﷺ.

والعلم الأدنى، متحقق في قلوب الملائكة في الملكوت الأعلى.

وربما قيل: إنه متعلق بالنفس الفلكية العليا المسماة: فلك الأفلاك. والتي بيدها أمر ما كان وما يكون خلال سنة كاملة، من الحوادث والطوارئ.

وربما قيل: إنه متحقق لدى العقل الفعال المسيطر على توزيع الأوامر في العالم، والمسمى باصطلاح المتشرعة بجبرائيل عليه السلام.

والمهم أن الفلاسفة يضيفون:

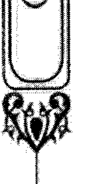
إن هذه الدرجة من الموجودات، مهما تكن متعالية ومستحقة للسيطرة الشاملة في حدود صلاحياتها. إلا إنها مع ذلك: تتصف بالنقصان والحَد، بالنسبة إلى ما هو أعلى منها من الموجودات. فقد تسيطر عليها قوة الوَهم، أو قوة

الشهوة[1] - كما يعبر بعضهم - فينطبع فيها - نتيجة لذلك - معنى معين يشابه في وضعه سائر المعاني التي تكون مسؤولة عن توزيعها في العالم.

وبمقدار ما يستطيع العقل البشري الاتصال بتلك الموجودات العليا، فإنه سيأخذ منها الأوامر والمفاهيم المنطبعة فيها. فقد يكون من ذلك ما حصل فيها من قوة الوهم أو الشهوة. مع العلم إن هذا الموجود الأدنى لا يلتفت إلى ذلك ويتخيله انطباعاً حقانياً كسائر ما يردها من المصادر العليا.

وعندئذ، لم يبق أمامنا إلا هذه الفكرة، من حيث إن الفكرة الحقَّة التي تؤخذ من تلك النفوس العليا ستأخذ طريقها للتنفيذ، في حين إن الفكرة الوهميَّة سوف لن توجد في الخارج، وهذا هو معنى (البداء).

فقد نتج عن ذلك عدة اختلافات عن الطريقة السابقة



١- الشهوة هنا ليست بالمعنى الجنسي الممتنع على الملائكة بل يراد بها بها أمور أخرى: كالشعور بأهمية الذات أو استعجال التكامل قبل الاستحقاق أو غير ذلك.

شبكة ومنتديات جامع الأئمة (ع)

التي التزمها علماء الكلام، والتي ذكرناها في الوجه السابق.

الاختلاف الأول: تعميق السبب في عدم مطابقة بعض الأوامر والأفكار للواقع، وقد عرفنا - في هذا الوجه -: أنها ناتجة عن القوة الوهمية أو الشهوية المرتكزة في تلك النفوس الملكوتية العليا، في حين لم نسمع من علماء الكلام أي تبرير لذلك.

ومن هنا لا نحتاج هنا إلى التحدث عن سبب هذه المفارقة أو الحكمة فيها.. كما احتجنا إلى ذلك في الوجه السابق، فإن الله سبحانه وتعالى يعطي كل موجود بالعدل المطلق استحقاقه. وهذه النفوس الملكوتية باعتبار نقصانها لا تستحق أكثر من ذلك، وبتعبير آخر: إنها لا تستحق أن تكوّن كل أفكارها على الإطلاق صحيحة.

كما إن استحقاق العقل البشري المتصل بها هو أخذ جملة مما فيها، بما في ذلك الأفكار الوهميَّة والشهويَّة.. فإن تكامله لا يقتضي أكثر من ذلك.

الاختلاف الثاني: تعميق الجواب على السؤال المطروح

هناك وهو مع وجود العلم الأعلى، فما الحاجة إلى وجود العلم الأدنى.

فإنه يجاب: إن الحكمة الإلهية قد اقتضت إيكال الأشياء لأسبابها على كل المستويات، وأن يكون لكل مجموعة معينة في الكون مسؤولاً أو عدة مسؤولين من الخلق يقومون بالإشراف عليه ويدبرونه. اذن، فليس من الغريب أن تجد إن مجموعة الأوامر والأفكار المُنجزة خلال عام كامل (مثلاً) تكون موكولة إلى بعض النفوس الملكوتية العليا.

فهذا هو وجه الحاجة إلى هذا المستوى من العلم.

الاختلاف الثالث: إن الفلاسفة استطاعوا بيان إمكان الاتصال بالعلم الأدنى من قبل العقل البشري، الأمر الذي يحصل منع أحياناً تطبيق لفكرة البداء، كما عرفنا.

فإن العقل البشري، في طور تكامله، يصل لا محالة إلى درجة من التجرد الروحي، بحيث يكون مناسباً مع الاتصال بالنفوس الملكوتية، ويكون من نتائج هذا الاتصال معرفة ما تحتوي عليه من الحقائق والأوامر. وقد يعجز العقل البشري

شبكة ومنتديات جامع الأئمة (ع)

-في طور معين من التكامل- عن التمييز بين ما كان منطبعاً في تلك النفوس بالإلهام من القوى التي هي أعلى منها وبين ما يكون منطبعاً فيها نتيجة للوهم وغيره.

وعندئذ فقد يجد اختلافاً بين ما عرفه منها وبين ما هو منطبق في الواقع أو في الخارج... الذي هو معنى البداء.

هذا... في حين إن علماء الكلام عجزوا في الوجه السابق عن بيان هذا التسلسل الفكري، واقتصروا على إمكان افتراض الاختلاف بين العلمين الأعلى والأدنى، ولم يبينوا سبب ذلك ولا إمكان تعرف العقل البشري عليه.

الاختلاف الرابع: تعميق فكرة البداء.

من حيث أنها ليست مجرد الاختلاف بين العلمين الأعلى والأدنى، بل من حيث إن ما يحصل في الخارج دائماً مطابقاً للّوح المحفوظ وإن لم يكن أحياناً مطابقاً مع انطباعات النفوس الملكوتية العليا.

الاختلاف الخامس: إننا بينما احتجنا إلى إدخال فكرة الاختيار في الوجه السابق، وإنه لا يكون إلا في عالم المحو

والإثبات. كما عليه بناء علماء الكلام.

إلا أننا هنا لا نحتاج إلى فكرة الاختيار، بل يكون هذا بحثاً مستقلاً عن البداء، فليس عندنا الآن (اعني في الوجه الرابع الفلسفي) إلا نفوس ملكوتية عليا تَبُث إلى العالم الأدنى ما يصلها من مصادرها العليا من أوامر وأفكار. ويبقى الإيمان باختيار الإنسان موكولاً إلى دليل مستقل لا يكون مربوطاً بهذا الوجه ذلك الربط المحكم.

أقول: ولا ينبغي أن نعرض عن هذا الوجه الفلسفي من دون أن نقيسه ببعض الوجوه السابقة التي قلناها.

ففي الوجه الثاني، عرفنا إن مثل هذه المفارقات المدعاة في أمثلة البداء غير موجودة على الإطلاق، بل إن الدليل قد دل على خلافها.

إذن، فالفلاسفة إنما يتحدثون عن نقص النفوس الملكوتية العليا واستعمالها للوهم والشهوة، على افتراض أن تكون تلك المفارقات صحيحة. وأما مع عدم صحتها.. فاللازم القول بصحة كل ما ينطبع في تلك النفوس من

شبكة ومنتديات جامع الأئمة (ع)

الأوامر والأفكار. ولا دليل على خلاف ذلك.

وإنما يتمثل نقصانها من زوايا أخرى، غير هذه الزاوية، ككونها محدودة العلم (في حقل معين للكون). في حين يكون العلم الأعلى غير محدود وأزلي بطبعه.

الوجه الخامس: لحل الإشكال الرئيسي، هو ما قرره بعض أساتذتنا في بحثه في علم الأصول. حيث ربط فكرة البداء بالقضية الشرطية.

فإنه من المقرر عندهم: أن القضية الشرطية لا تكذب بكذب طرفيها. فيمكن أن يكون الشرط والجزاء غير واقعيين، ومع ذلك تكون القضية بمجموعها واقعية.

مثال ذلك: قولنا: إذا طلعت الشمس فالنهار موجود، فإنها تصدق في الليل والنهار، أعني سواء كانت الشمس طالعة والنهار موجود أم لا.

ومن هنا أمكن تطبيق القضايا المذكورة كأمثلة للبداء، مما عرفناه فيما سبق، فنقول مثلاً: إذا بقي إسماعيل بعد أبيه لكان هو الإمام. وهذه القضية يمكن أن تكون صادقة، وإن

كذب طرفاها من الناحية العملية، بموته في حياة أبيه.

وكذلك يقول المريض: لو لم أشرب الدواء الفلاني لما شفيت، أو يقول الفقير: لو لم يحدث لي (كذا) لما أغنيت، وهكذا.

ففي الوقت الذي كان فعل الشرط في هاتين القضيتين الأخيرتين منفياً (لم اشرب، ولم يحدث) وهو كاذب لفرض إنه قد شرب الدواء، إلا أنهما صادقتان بمجموعهما.

وهذا الجواب مربوط - كما هو واضح - بمنحى في علم الأصول يتعلق بتحليل المفاهيم اللّفظية، بغض النظر عما قاله الفلاسفة من وجود النفوس الملكوتية.. وما قاله المتكلمون من وجود عالم المحو والإثبات.

بل المظنون: إن السيد الأستاذ قد تجنّب عن ذلك عمداً، لأنه لم يكن يرى من المصلحة تنمية النفوس وتربية العقول، على تلك المفاهيم الفلسفية المعقدة، بل كان يفضل التربية الدينية الاجتماعية العامة.

وهذا الجواب صادق- أيضاً - بغض النظر عن صدق

شبكة ومنتديات جامع الأئمة (ع)

أمثلة (البداء) التي قلنا إنها غير صحيحة وإن الدليل قائم بخلافه، فإن هذه القضية الشرطية التي سردناها، وهي قولنا: إذا بقي إسماعيل بعد أبيه لكان هو الإمام غير صحيحة بمجموعها كما سبق أن برهنا. إلا أن عدم صدق هذا المثال لا يعني عدم صحة هذا الوجه كقاعدة عامة.

غير إن هذا الوجه، يصدق في نطاق واسع جداً، خارج حدود البداء أيضاً.. بالنسبة إلى كل سبب وسببه، فيقول مثلاً: لو لم توجد النار لم توجد الحرارة، ولو لم نلقِ الورقة فيها لم تحترق، وهكذا.

إلا أن هذا لا يشكّل ضعفاً رئيسياً في هذا الوجه، لأننا أشرنا إلى أن كثيراً من الاسباب والمسببات تشملها فكرة البداء، لأن القاعدة العامة للأسباب قد تقتضي شيئاً، ويتعلق القضاء الإلهي بخلافه، كالمريض المزمن يشرب الدواء فيشفى، أو الفقير اليائس من زيادة الدخل تحصل له صدفة موارد العيش، وهكذا. وعلى أمثال ذلك ينطبق كِلا الوجهين.

فنقول - من زاوية الوجه السابق-: إن اقتضاء الأسباب الكونية هو استمرار المرض أو الفقر.. إلا أن القضاء

الإلهي الأزلي اقتضى شيئاً بخلافه، وهو الشفاء والغنى.

وهنا تكون معرفتنا لهذه الأسباب الكونية، مأخوذة من عالم المحو والإثبات، باصطلاح المتكلمين، أو من النفوس العليا باصطلاح الفلاسفة. كما سبق شرحه.

ومن زاوية هذا الوجه نقول - مع صياغته كقضية شرطية-: لو لم يشرب المريض هذا الدواء لَمَا شفي، ولو لم يتيسر للفقير فرص العيش لما اغتنى.

وقد عرفنا: إن القضية الشرطية تصدق حتى مع كذب طرفيها.

النتائج:

تنتج من هذه الوجوه عدة أمور، وعلى مستويات مختلفة يحسن أن نطلع عليها، لنعرف الوجه الصحيح لما ورد عنهم عليهم السلام: (ما عبد الله بشيء أفضل من البداء).

المستوى الأول: ما قلناه فيما سبق إجمالاً من أن كل هذه الوجوه تتكفل نتيجة مشتركة وإن اختلفت في الصيغ والأفكار.

شبكة ومنتديات جامع الأئمة (ع)

وهي: إن البداء الذي نؤمن بثبوته في أفعال الله تبارك وتعالى ليس من النوع المستحيل ثبوته له سبحانه، ليكون نسبته إليه كفراً وضلالاً، وليس هو البداء الثابت للفرد العادي، بل هو بمعنى آخر لا يشبهه إلا بحسب الصورة الظاهرية، وهو حصول ما يخالف المتوقع في ظاهر الحال للفكر الاعتيادي.. مع انحفاظ صفات الله وأفعاله على صفاتها الحقيقية.

وهذا المنحى من التعبير في المفاهيم الواردة في الكتاب والسنة، موجودة بشكل متوفر.. كالعرش والكرسي واللوح والقلم وغيرها، فإنها بالضرورة محمولة على معانٍ تختلف تماماً عن المعاني المتداولة لدينا، وإنما سميت بهذه الأسماء لأنها أقرب الألفاظ إلى الواقع باعتبار إن اللغة ضيِّقة في ذاتها وناشئة في دائرة الحِس والمادة، فليس لها الفاظ مستعملة رأساً بما هو موجود في المقامات الإلهية العليا. فدعت الحاجة إلى استعمال أقرب المفاهيم اللغوية إلى تلك الأمور الواقعية.. مع الاعتراف بأن كثيراً من تفاصيلها لا يمكن أن تتطابق.. وكذلك الحال في البداء.

المستوى الثاني: تعذر الاطلاع على مجريات الأمور في الكون بدقة حقانية.. حتى ولو كان الفرد مطلعاً على عالم المحو والإثبات باصطلاح المتكلمين أو عالم النفوس الملكوتية العليا باصطلاح الفلاسفة، فضلاً عن دون هذا المستوى.

وهذا هو الذي يفسر لنا ما ورد عن أئمتنا عليهم السلام: لولا آية من كتاب الله عز وجل لحدثتكم بما كان وبما يكون إلى يوم القيامة. فقيل له: أيّة آية ؟ فقال: قال الله تعالى: ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾[1].

أقول: فإن هذا الإخبار الواسع يتوقف على الجزم بالأمور وهذا الجزم لا يتحقق مع الاطلاع على عالم العلم الأدنى القابل للتغير والتبديل.

فلو أخبر الإمام عليه السلام عما يكون، وحصل فيه التبديل فقد يحصل الشك في بعض القلوب المريضة، في حين أن من يكون على يقين وبيّنة من أمره يقول: قال الله تعالى: ﴿يَمْحُواْ

١- سورة الرعد: الآية ٣٩.

شبكة ومنتديات جامع الأئمة (ع)

﴿اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُۥ أُمُّ الْكِتَابِ﴾.

والمفروض - في حدود هذا الحديث الشريف -: أن الإمام اطلع على عالم العلم الأدنى، ولم يطلع على العلم الأعلى الأزلي الذي اختصه الله سبحانه لنفسه، كما عليه المشهور عند المتكلمين.

المستوى الثالث: إن ما عرفناه في هذا البحث يفسر لنا ما دل في الكتاب والسنة من تبدل العلم الإلهي والفعل الإلهي، كقوله تعالى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾[1]، وقوله: ﴿حَتَّىٰ نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنكُمْ وَالصَّابِرِينَ﴾[2]، وقوله: ﴿حَتَّىٰ يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾[3]، إلى غير ذلك من الآيات العديدة. فإن كل ذلك إنما يحصل في عالم المحو والإثبات، وفي عالم الاختيار الناتج منه، ولا يمكن أن يحصل في القضاء والعلم الأزليين.

١- سورة الرحمن: الآية ٢٩.

٢- سورة محمد: الآية ٣١.

٣- سورة آل عمران: الآية ١٧٩.

وبتعبير آخر: إن الله سبحانه وتعالى عاملنا في الشريعة في حدود عالم المحو والإثبات الذي يصح معه التكليف والثواب والعقاب. وكذلك هو جل جلاله، سن الإبتلاء والاختبار واحصى نتائجها ضمن هذا العالم أيضاً.

ومما ورد في السنة الشريفة، مما نكون قد تعرفنا على تفسيره، ما ورد في الحديث القدسي، ضمن حديث طويل: (وما ترددت في شئ كترددي في قبض روح عبدي المؤمن، يكره الموت واكره مساءته). فإن هذا التردد إنما يحصل في عالم المحو والإثبات القابل للتغير دون عالم القضاء الأزلي الذي لا يمكن فيه تأجيل الوفاة لحظة من الزمن، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ أَجَلَ اللَّهِ إِذَا جَاءَ لَا يُؤَخَّرُ لَوْ كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[1]، وقال: ﴿يُؤَخِّرُهُمْ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾[2]، وقال: ﴿قُل لَّكُم مِّيعَادُ يَوْمٍ لَّا

١- سورة نوح: الآية ٤.

٢- سورة النحل: الآية ٦١.

شبكة ومنتديات جامع الأئمة (ع)

تَسْتَـْٔخِرُونَ عَنْهُ سَاعَةً وَلَا تَسْتَقْدِمُونَ ﴾[1]، وقــال: ﴿ مَّا تَسْبِقُ مِنْ أُمَّةٍ أَجَلَهَا وَمَا يَسْتَـْٔخِرُونَ ﴾[2]... إلى غــير ذلــك مــن الآيــات الكريمة.

المستوى الرابع: مستوى الامتحان الإلهي الشامل في صورة النجاح فيه للدعاء والتضرع ونحوه، مما سنشير إليه.

فإنه مع النظر إلى عالم العِلم الأزلي، لا يبقى مجال لهذا الامتحان بخلاف ما إذا نظرنا إلى عالم المحو والإثبات أو العلم الأدنى القابل للتبديل، فإنه المستوى الذي يثبت به المؤمنون إيمانهم ويثبت به الكفار كفرهم.

ومن هنا يمكن أن نتوصَّل إلى الفقرات التالية:

الفقرة الأولى: رجحان الدعاء. قال الله سبحانه: ﴿ قُلْ مَا يَعْبَؤُا۟ بِكُمْ رَبِّى لَوْلَا دُعَآؤُكُمْ ﴾[3]، وورد: ادعوا ولا تقولوا قد

١- سورة سبأ: الآية ٣٠.

٢- سورة الحجر: الآية ٥.

٣- سورة الفرقان: آية ٧٧.

فرغ من الأمر يعني: لا تنظروا إلى القضاء الأزلي.

وورد في الدعاء والصدقة وغيرها أنها ترد القضاء وقد أبرِم إبراماً.

الفقرة الثانية: رجحان الاستغفار، فقد ورد أنه سبب لرفع البلاء وسبب لسعة الرزق، مضافاً إلى كونه سبب للغفران والثواب في الآخرة.

الفقرة الثالثة: حسن الظن بالله تبارك وتعالى، فقد ورد: إن الله عند حسن ظن عبده. وورد: إن الله عند ظن عبده إن خيراً فخير وإن شراً فشر.

الفقرة الرابعة: التضرع إلى الله سبحانه في جَلب الخير ودفع الشر وانتظار لطفه وعطاءه في أيّة ساعة.

الفقرة الخامسة: حرمة القنوط من رحمة الله واليأس من لطفه، فإن رحمته وسعت كل شيء وتقدمت غضبه.

الفقرة السادسة: إمكان تبديل السيئات حسنات كما نص عليها القرآن الكريم.

الفقرة السابعة: إمكان العفو والتجاوز عن المذنبين،

شبكة ومنتديات جامع الأئمة (ع)

وبالعكس، أعني إمكان إحباط طاعة بعض المطيعين مع اقتضاء الحكمة ذلك إلى غير ذلك من النتائج المهمة المترتبة على هذا الحقل.

المستوى الخامس: مستوى النظر إلى الأسباب وهي ثابتة في كل المستويات، ما عدا مستوى العلم الأزلي والقضاء الأزلي، فكما إن الأسباب قد تكون مادية أو دنيوية، كذلك قد تكون الأسباب عقلية أو روحية.

ويكون ذلك كله في عالم المحو والإثبات صحيحاً. وأما على مستوى القضاء الأعلى، فيكون كل ما في الكون مستنداً إلى الله سبحانه بصفته (مسبب الأسباب).. وكله مسيّر بالإرادة الأزلية الإلهية.

سؤال وجواب

يبقى في نهاية البحث سؤال واحد قد يخطر في ذهن القارئ ويحسن بنا التعرض له مع محاولة الجواب عليه.

وحاصل السؤال: أنه إذا كان الأمر الأهم والأوكد هو وجود القضاء الأزلي.. وهو المسيطر الحقيقي على كل الخلق. إذن، فلا ينبغي لنا أن نعتقد بتأثير عالم المحو والإثبات في كل نتائجه التي عرفناها.. لا في تصحيح (التشريع) ولا صحة الثواب والعقاب ولا غيرها.

والجواب عن ذلك: وإن كان ينبغي أن يكون ظاهراً مما سبق إلا أننا الآن نذكر شيئاً من التلخيص له.

وحاصله: إن عالم المحو والإثبات، وإن كان عالماً أدنى بالنسبة إلى العلم الأزلي والقضاء الأزلي، وأضعف منه ومشمول له، إلا أنه (أعني عالم المحو والإثبات) عالم حق وصحيح. والمهم: إنه مؤسس في القضاء الأزلي نفسه، فقد اقتضى القضاء الأزلي أن يكون عالم المحو والإثبات موجوداً

شبكة ومنتديات جامع الأئمة (ع)

وحاكماً بين العباد، بكل تفاصيله ونتائجه.

ومن هنا ورد في تصحيح تأثير الدعاء إن القضاء الأزلي قد تعلق بالدعاء وبالإجابة. وكذلك، هو متعلق بالصدقة واندفاع البلاء الحاصل بعدها.. وهكذا.

ومن هنا أيضاً، لم يكن القضاء الأزلي منافياً للاختيار، لأن الاختيار نفسه مؤسس في ذلك القضاء. فإن الله سبحانه يعلم أن الأفراد سيكونون مختارين في أفعالهم... وهو الذي أسس لهم اختيارهم، فإن حصل في الواقع على خلاف ذلك، فقد انقلب علم الله جهلاً وهو محال.

إذن، فالأفراد مختارون بكلا العلمين الأعلى والأدنى. ومعه، فيمكن تأسيس الشريعة لهم، وأخذهم بالثواب والعقاب وحصول سائر النتائج السابقة بشكل صحيح وأكيد.

وهذا هو الذي بسط يد البيان في الكتاب والسنة لتحصيل النتائج التي قلناها في عالم المحو والإثبات وسردنا عليها بعض النصوص... بالرغم من تعليم الله أوليائه من

وجـود القضـاء والعلـم الأزلـيين، فـإنهم لم يكونـوا بـذلك جهلاء- وحاشاهم - ولا عن ذلك معرضين.

وإنما هم لم يجدوا تنافياً بين العلمين أو العـالمين الأعلى والأدنى، لأنه -كما قلنا-: إن القضاء الأزلي قد اقتضى فعلاً وبعـدل وحكمـة وجـود عـالم المحو والإثبـات بكـل تفاصيله ونتائجـه.. فلـو وجـدت الأشـياء علـى خـلاف ذلـك لكـان مستحيلاً، وليس الأمر بالعكس كما يتخيـل بعـض المجبرة مـن المسلمين.

وإذا عرفنا ذلك، وهو المهم من ناحية الطاعة والتطبيق الدقيق للشريعة.. لا يهمنا أن يكون الفرق بين العلمين ما هو، من الناحية النظرية.. بل يمكن أن نوكل علمه إلى أهله.

فقد يكون عالم المحو والإثبات، قائماً بنفسه أو بالعقـل الفعـال أو بـالنفوس الفلكيـة أو مـن صـفات الأفعـال الإلهيـة، على معنى: إن العلم الأزلي متعلق بذاته تبارك وتعالى والعلم الأدنى متعلق بأفعاله.

أو أن نقـول: إن العلـم الأدنـى متعلـق بالاختيـار، وهـو

شبكة ومنتديات جامع الأئمة (ع)

الصفة المعطاة للجزء الأهم من الخلق، بما فيهم الإنس والجن والملائكة والحيوانات. بل لعلها الصفة المعطاة لكل الموجودات، حسب قول بعض المتبصرين، مما لا حاجة إلى الإفاضة فيه.

وعالم الاختيار مؤسس في القضاء الإلهي لا حياد عنه.

ومنه تصبح كل النتائج، وبهذه الصفة يكون عدمه مستحيلاً كما أشرنا، بل إن تفسير البداء أيضاً يعود إليه، فيما يرجع إلى استعمال الملائكة الملكوتين لاختيارهم في الوقوع تحت طائلة الوهم أو الشهوة - بالمعنى المشار إليه- أحياناً. كما سمعنا من الفلاسفة مع حفظ ما سبق من مناقشاته.

وأعتقد إن هذه الجولة كافية في الطلاع على تفاصيل مفهوم البداء فنختم البحث ويكون آخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة على نبيه الأمين وآله الطيبين الطاهرين.

والحمد لله رب العالمين